رئيس الوزراء يحث المواطنين على دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي

الوزير الرباعي يؤكد الحرص على إيجاد سياسات زراعية وفق الأسس العلمية والمنهجية القرآنية

وزير الاقتصاد والصناعة: الحكومة تعمل حالياً على برنامج توطين الصناعات

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م | العدد 89 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net

رئيس جمعية ساحل تهامة الأستاذ محمد نجيب لـ "اليمن الزراعية":

- الصيد التعاقدي له أهمية بالغة في استقرار الأسعار
- نخطط في المرحلة المقبلة لإنشاء وحدة انتاج وتسويق المنتجات السمكية
- نعمل على تدريب الفرسان على الصيد التعاقدي

نخطط لإنشاء أسواق منظمة في المدن الرئيسة وعواصم المحافظات وتأهيل مراكز البيع في المناطق القروية

الصيد التعاقدي
بوابة النهوض للتسويق السمكي

بيع المنتجات السمكية بالوزن

صفحة | 09

أهمية معرفة مواسم اصطياد الأسماك

صفحة | 09

الأسماك ركيزة اقتصادية

صفحة | 09

استزراع سمكي ناجح في مديرية بدبدة بمأرب وبني مطر بصنعاء

صفحة | 11

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 90 | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م

وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار: الحكومة تعمل حالياً على برنامج توطين الصناعات

رئيس الوزراء يحث المواطنين على دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي

اليمن الزراعية – صنعاء

أكد رئيس مجلس الوزراء أحمد غالب الرهوي أن المنتج المحلي يحتاج إلى تحفيز وتشجيع المواطنين على شراء المنتجات المحلية لما يمثله ذلك من دعم للاقتصاد الوطني ويسهم في الوقت نفسه في مكافحة البطالة والفقر.

وأشاد خلال فعالية عقدت بصنعاء الأحد الماضي لتدشين المبادرة الوطنية لدعم المنتج المحلي بدور الأسر اليمنية في هذا الجانب، وأهمية استثمار مختلف المناسبات للترويج للمنتج الوطني، مشيراً إلى حرص القيادة العليا والحكومة على حماية وتشجيع المنتج المحلي.

وقال:" ثقوا أن الحكومة بكافة أعضائها تدعم القطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات الانتاجية الواعدة، وخلق شراكة وطنية حقيقية لنمو الاقتصاد الوطني ".

وحث أبناء الشعب اليمني على دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي انطلاقاً من المسؤولية الوطنية الواقعة على عاتق الجميع، مؤكداً أن معظم المنتجات الوطنية لا تقل في جودتها عن المنتج الخارجي إن لم تكن هي الأفضل.

من جانبه أكد وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين المحاقري على أهمية مبادرة دعم المنتج المحلي، داعياً الى تضافر الجهود والالتفاف حول هذه المبادرة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع والإعلام الرسمي والأهلي.

وأشار الى أن حكومة التغيير والبناء تعمل حالياً على برنامج توطين الصناعات لما لذلك من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي، والإسهام في الحد من البطالة والدفع بعجلة التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن هناك مسارات كثيرة لتوطين الصناعات المحلية تحظى باهتمام كبير خاصة ما يتعلق بصناعة الملبوسات المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وفق مراحل حيث أن الحكومة تعمل على استنهاض كل القدرات الاقتصادية مهما بلغت التحديات والعراقيل".

من جهته أوضح رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور أن الفعالية تتضمن تدشين سلسلة من البرامج لدعم المنتج الوطني، مؤكداً على أهمية هذا التوجه لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

ولفت الى أهمية هذه المبادرة في ظل الأوضاع التي تشهدها البلد ما يستدعي التعاون بين كافة الأطراف لدعم المنتج الوطني وزيادة حصته السوقية، معبراً عن شكره لقيادة وزارة الاقتصاد على تفاعلها وتعاونها في إنجاح هذه المبادرة.

ودعا منصور الجميع للإسهام والمشاركة في تنفيذ ودعم المبادرة لتحقيق النجاح المستدام الذي سيعود بالفائدة على الوطن والمواطن.

بدوره أشار مدير الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد قفلة إلى أن الاتحاد شريك فاعل في إنجاح المبادرة، مشيداً بالدعم الحكومي للقطاع الصناعي وتقديم الحماية للمنتج الوطني.

وأشار إلى أن اليمن يمتلك الكثير من الموارد والامكانيات القادرة على تحقيق نقلة في القطاع الصناعي والانتاجي.

أما رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة علي الهادي، فحث على أهمية دعم المنتج المحلي وحمايته.

واعتبر ذلك خطوة مهمة لتشجيع الاستثمار والتوجه نحو المشاريع الإنتاجية والصناعية، مثمناً دعم وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار لهذه التوجه بالشراكة مع قيادة الغرفة والقطاع الخاص لدعم الصناعات والمنتج المحلي.

الرباعي يؤكد الحرص على إيجاد سياسات زراعية وفق الأسس العلمية والمنهجية القرآنية

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تنظم ورش عمل حول بناء السياسات العامة لتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية والموارد المائية والإرشاد والإعلام الزراعي

اليمن الزراعية – صنعاء

نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الاثنين ورشة عمل حول "إعداد الأسس العلمية والقواعد والشروط والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة لتنمية الثروة الحيوانية في ضوء المنهجية القرآنية ومتطلبات البيئة اليمنية".

وخلال الورشة أشار الوزير الرباعي إلى أهمية أن يكون البحث العلمي مصدر للسياسات الزراعية خاصة في قطاع الثروة الحيوانية الذي يمثل مصدر دخل رئيسي للأسر الزراعية وأحد أهم مصادر الأمن الغذائي، مشدداً على ضرورة أن تنبثق أسس ومعايير بناء السياسات العامة لهذا القطاع من المنهجية القرآنية، وموجهات القيادة الثورية والسياسية، والأسس والقواعد العلمية والبحث العلمي، وكذا احتياجات البيئة اليمنية.

ولفت إلى أهمية الاعتماد على البحث والتفكير العلمي كمداميك وقواعد رئيسية للوصول إلى سياسات هادفة تشكل أساساً لإدارة مسار النهوض والتطوير.

وحث الوزير الرباعي، الباحثين والأخصائيين في قطاع الثروة الحيوانية، المشاركين في الورشة، على الخروج بمقترحات وتوصيات بناءة تساهم في إيجاد سياسات تضمن تنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها كمورد اقتصادي ومصدر أمن غذائي للبلد.

وأكد على أهمية الاستفادة من خبرات الكوادر البحثية اليمنية المتخصصة في مجال الثروة الحيوانية في رسم السياسات المتعلقة بهذا القطاع.

وأثريت الورشة بالعديد من المقترحات والرؤى ركزت على أهمية الحفاظ على أصول الثروة الحيوانية، والاهتمام بالجوانب التشريعية وتحسين الخدمات البيطرية والعلاجية والتحصين البيطري وتوفير الأعلاف وغيرها.

وتضمنت الورشة عرضاً تفصيلياً عن منهجية إعداد الأسس العلمية لسياسات وزارة الزراعة والثروة السمكية الموارد المائية، لتنمية قطاع الثروة الحيوانية.

من جانب آخر نظمّت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ورشة عمل متخصصة لتأهيل فريق إعداد الأسس العلمية والمعايير والضوابط اللازمة لبناء السياسات العامة لتنمية قطاع الثروة المائية واستصلاح الأراضي، بما يتماشى مع المنهجية القرآنية ومتطلبات البيئة اليمنية.

وهدفت الورشة إلى وضع سياسات علمية مستدامة تدعم استغلال الموارد المائية وتطوير عمليات استصلاح الأراضي، لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وتركزت أعمال الورشة على مناقشة المعايير العلمية المطلوبة ووضع آليات تنفيذ تضمن استدامة الاستغلال الأمثل للموارد المائية والأراضي الزراعية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية والمناخية التي تواجه القطاع الزراعي في البلاد.

ورشة عمل لتأهيل الثروة السمكية

إلى ذلك نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الأربعاء الماضي ورشة العمل الثانية لتأهيل فريق إعداد الأسس العلمية والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة لتنمية الثروة السمكية في ضوء المنهجية القرآنية ومتطلبات البيئة اليمنية.

وخلال افتتاح الورشة أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي على أهمية الورشة في إعداد سياسات علمية سليمة لتطوير القطاع السمكي.

وأشار إلى أن السياسات التي سيتم إعدادها بموجب مخرجات الورشة ستخضع لاختبار شامل من قبل خبراء مختصين، وستتم مراجعتها بشكل دقيق لضمان توافقها مع الواقع المحلي واحتياجات القطاع السمكي.

ولفت إلى أنه سيتم تكليف فريق إعداد السياسات لتقييم الواقع الراهن في ضوء السياسات التي تم كتابتها وإعدادها، حيث ستتناول هذه السياسات جميع جوانب القطاع السمكي، ومنها إدارة المصائد، وإدارة المخزون، والاستزراع، والبيئة البحرية، والرقابة والتفتيش البحري، وغيرها من السياسات الحيوية التي سيتم إضافتها.

وأفاد الوزير الرباعي بأنه سيتم إضافة السياسات الخاصة بالتسويق والإرشاد، إلى السياسات العامة للقطاع السمكي، باعتبار أن وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تعمل في إطار واحد، ولا يمكن الفصل بين التسويق السمكي والتسويق الزراعي أو الإرشاد السمكي والإرشاد الزراعي، مشيراً إلى أن الفريق سيقوم بالنزول للميدان لتقييم الواقع، ومن ثم إخراج الأسس النهائية للسياسات التي تراعي الأسس الإيمانية ومتطلبات البيئة المحلية اليمنية.

وأوضح أن الورشة تمثل المرحلة الثانية من عملية بناء السياسات، حيث سيقوم الفريق بتأهيل الكوادر المعنية ومن ثم مقارنة السياسات المعدة مع السياسات واللوائح السابقة للكشف عن الفجوات، وصولاً إلى مرحلة تصحيح السياسات وأتمتتها، مؤكداً أن الهدف النهائي من الورشة هو تطوير دليل إجرائي للقطاع السمكي، وصولاً إلى مرحلة الأتمتة لتسهيل تنفيذ السياسات وإدارتها بكفاءة وفعالية.

ورشة للإرشاد والإعلام الزراعي

وفي السياق نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الخميس الماضي ورشة عمل لتأهيل فريق إعداد الأسس العلمية والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة المتعلقة بالإرشاد والإعلام الزراعي والسمكي.

وهدفت الورشة، التي شارك فيها 20 من كوادر ومتخصصي الإرشاد والإعلام الزراعي والسمكي، إلى بلورة الأفكار والمقترحات للخروج بمحددات رئيسية، والتي على ضوئها يتم وضع المعايير والضوابط لبناء سياسات معتمدة على أسس علمية.

وخلال الورشة، أكد أستاذ واخصائي السياسات، الدكتور تركي القباني، على أهمية الورشة في تثبيت عدد من المحددات الرئيسية والمتخصصة لتكون مرتكزاً أساسياً لوضع الأسس العلمية والمعايير لبناء السياسات العامة في مجال الإرشاد والإعلام الزراعي والسمكي.

وأشار إلى أهمية التكامل بين الارشاد والإعلام الزراعي والسمكي لتعزيز برامج وأنشطة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في النهوض بمصادر الأمن الغذائي في اليمن.

وأُثريت الورشة بالعديد من المقترحات والمداخلات من قبل المشاركين، وخلصت إلى جملة من الأفكار والمؤشرات لخدمة السياسات العامة للإرشاد والإعلام الزراعي والسمكي.

اجتماع موسع بصنعاء لمناقشة سبل النهوض بالقطاع الزراعي والسمكي بمحافظة الحديدة

اليمن الزراعية – الحديدة

ناقش اجتماع موسع عقد بصنعاء، جوانب التعاون بين وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والسلطة المحلية بمحافظة الحديدة، لتنفيذ الأنشطة والبرامج الزراعية وتلبية احتياجات المحافظة في المجالين الزراعي والسمكي.

وركز الاجتماع الذي ضم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة عبد الله عطيفي، على آليات التنسيق للاهتمام بالمشاريع ذات الأولوية لخدمة مصادر الأمن الغذائي.

وأكد الاجتماع على أهمية أن تحظى المحافظة باهتمام واسع باعتبارها سلة الغذاء لليمن، والتركيز على دعم الثروة الحيوانية وزراعة الحبوب، والصناعات التحويلية ومراكز الألبان والنهوض بالأنشطة الزراعية والسمكية المختلفة.

واستعرض وزير الزراعة، تدخلات الوزارة في تنفيذ المشاريع والأنشطة الزراعية في الحديدة، والعديد من البرامج منها ما يتعلق بدعم سلاسل القيمة مثل السمسم والذرة والحبوب والبقوليات الأخرى، وكذا في مجال الألبان واستصلاح الأراضي الزراعية وتفعيل برامج الزراعة التعاقدية.

ولفت إلى أهمية الاجتماع في تعزيز علاقات التعاون وآلية التنسيق لتنفيذ البرامج المستقبلية والتغلب على التحديات التي تواجهها المحافظة، مؤكداً استعداده مساندة ودعم جهود السلطة المحلية في المحافظة بما يسهم في خدمة القطاعين الزراعي والسمكي وتعزيز دورهما في الأمن الغذائي.

وشدد الوزير الرباعي على أهمية بناء الجمعيات الزراعية والسمكية بالتنسيق مع السلطة المحلية، إلى جانب العمل على التخفيف من الأضرار والانجرافات التي تسببها السيول، وكل المعوقات التي تعيق التنمية الزراعية وتسبب كوارث.

وأشار إلى أن الوزارة واستجابة لتوجيهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي لديها توجه لشراء المنتجات عبر الجمعيات التعاونية، ما يتطلب تضافر جهود الجميع للتفكير كيف يمكن تجميع المنتجات في مراكز محددة عبر الجمعيات، بما يخدم المزارعين ويشجعهم على التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة.

من جانبه ثمن محافظ الحديدة، تدخلات وزارة الزراعة والثروة السمكية في مساندة مسارات التنمية في المحافظة من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بمجالات الأمن الغذائي.

وأكد أهمية التركيز على مجالات التعاون والتنسيق لخدمة جوانب التنمية وتكاتف جهود الجميع للتغلب على المعوقات والتحديات التي تواجه مثل هذه القطاعات الحيوية، منوهاً بما تمتاز به المحافظة من مقومات فريدة في المجالين الزراعي والسمكي ما يدعو لمزيد من الاهتمام.

محافظ تعز يفتتح 3 مشاريع زراعية بتكلفة تقدر بـ 80 مليون ريال

اليمن الزراعية –تعز

افتتح محافظ محافظة تعز القاضي أحمد المساوى، ومساعد قائد المنطقة العسكرية الرابعة الأستاذ صالح حاجب، ثلاثة مشاريع زراعية جديدة في مديرية خدير، بتكلفة إجمالية تُقدّر بـ80 مليون ريال، بتمويل من وحدة التمويل الزراعي والسمكي بالمحافظة.

وشملت المشاريع افتتاح مشروع ترميم المجمع الزراعي في المديرية بتكلفة 20 مليون ريال، نُفذ عبر السلطة المحلية، بالإضافة إلى إنشاء العيادة والصيدلية البيطرية لجمعية خدير التعاونية، بتكلفة بلغت 6 مليون وستمائة ريال، ونُفذت عبر الجمعية التعاونية. كما تم تسليم ثلاث حراثات، وحصادتين، وستة محاريث لجمعيات القطاع الشرقي، بتكلفة إجمالية بلغت 55 مليون ريال.

وتأتي هذه المشاريع ضمن خطة وحدة التمويل الزراعي والسمكي التي تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية في المحافظة، بشقيها النباتي والحيواني، ودعم الجمعيات التعاونية، بما يواكب توجهات القيادة الثورية والسياسية، وفق منهجيات سلاسل القيمة، سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

مناقشة إعداد الخارطة التسويقية لمحافظة صنعاء

اجتماع بصنعاء لمناقشة عملية تسويق الطماطم مع التجار ووكلاء البيع

اليمن الزراعية – صنعاء

عقدت الإدارة العامة للتسويق الزراعي، اجتماعاً بصنعاء مع التجار ووكلاء بيع الطماطم، بحضور مدير عام مكتب الزراعة بأمانة العاصمة الأستاذ محمد هاجر، ولجنة تنظيم تسويق الطماطم.

وتناول الاجتماع آليات تنظيم عملية تسويق الطماطم، بما يسهم في تعزيز استقرار السوق المحلي وتسهيل تدفق المنتجات الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين، حيث ركزت المناقشات على التحديات التي تواجه عملية التسويق للحد من الكساد في هذا الموسم وكيفية نقل المنتجات للمحافظات للحفاظ على توازن الأسعار بما يحقق الرضى للمزارعين والتجار والمستهلكين.

وأكد مدير عام التسويق الزراعي المهندس منير المحبشي على ضرورة تضافر الجهود بين جميع الجهات المعنية لضمان عدالة الأسعار، وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، مشيراً إلى أهمية تحسين قنوات تسويق الطماطم لتجنب التفاوت في الأسعار.

وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها تفعيل لوائح تنظيم تسويق الطماطم، وتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لتقليل التكاليف على المزارعين وتوجيههم للزراعة التعاقدية مع الجمعيات التعاونية لتحديد كميات الاحتياج، واستغلال الطماطم في الصناعات الغذائية.

من جانب أخر عُقد في الإدارة العامة للتسويق الزراعي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية اجتماع لمناقشة إعداد الخارطة التسويقية للمنتجات الزراعية في محافظة صنعاء.

وخلال الاجتماع تم مناقشة وضع أسواق المواشي والمنتجات الزراعية في المحافظة، والعمل على تأهيلها وتطويرها بما يضمن الاستفادة المثلى منها.

وتم تكليف مدراء فروع مكاتب الزراعة في المديريات بتعبئة الاستمارات الخاصة بالأسواق الزراعية في نطاق اختصاصهم، ليتم رفعها للإدارة العامة للتسويق الزراعي بالوزارة بهدف إعداد خارطة تسويقية تشمل الجوانب النباتية والحيوانية في المجال الزراعي.

المحويت: تدشين توزيع1500 شتلة بُن للمزارعين المتضررين من السيول

اليمن الزراعية –المحويت

دشنت جمعية ملحان التعاونية الزراعية بمحافظة المحويت، المرحلة الأولى من توزيع شتلات البُن للمزارعين، في إطار جهود إعادة تأهيل المدرجات الزراعية التي تضررت جراء كارثة السيول في مديرية ملحان.

وشملت المرحلة الأولى توزيع 1500 شتلة، بتمويل من مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالمحافظة، وبالتنسيق مع الاتحاد التعاوني الزراعي، لتعزيز استعادة الإنتاج الزراعي وتحفيز المزارعين على صيانة أراضيهم.

وفي فعالية التدشين، أشاد رئيس جمعية ملحان، خالد قمل، بالدور الكبير لمكتب الزراعة بالمحافظة، ممثلاً بمديره العام محمد الجرادي، في معالجة الأضرار التي لحقت بالمدرجات الزراعية نتيجة السيول التي اجتاحت المنطقة خلال الأشهر الماضية. وأكد قمل أن الجمعية ستواصل جهودها لإعادة تأهيل المدرجات الزراعية ودعم المزارعين المتضررين من خلال توفير الشتلات بشكل مجاني.

مناقشة خطة وأنشطة المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب

اليمن الزراعية – صنعاء

ناقش مجلس إدارة المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب في اجتماعه الثلاثاء الماضي بصنعاء، برئاسة وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، خطة المؤسسة في عملية التوسع في زراعة وإنتاجية محاصيل الحبوب.

واستعرض الاجتماع تقرير زراعة القمح بمحافظة الجوف للموسم الشتوي، وما حققته المؤسسة من إنجاز في مجال إنتاج البذور المحسنة من القمح، وكذا تدخلاتها ونجاحها في مجال إنتاج محاصيل الحبوب وفي مقدمتها القمح والفاصوليا والذرة الشامية.

وأكد الاجتماع على أهمية وضع آلية مناسبة لزراعة الفاصوليا بحيث تتولى المؤسسة عمليات التقييم والمتابعة لزراعة هذا المحصول، إلى جانب تعزيز دورها في إكثار الفاصوليا الحمراء لغرض التصنيع.

وخلال الاجتماع حث الوزير الرباعي على مضاعفة الجهود ومساندة دور المؤسسة وبرامجها لتوفير مخزون استراتيجي من بذور القمح، وإنجاح العمل بما يحقق الأهداف المرجوة خلال المواسم القادمة، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 90 | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م

واقع التسويق السمكي في اليمن

الصيادون بين صعوبة رحلات الصيد واستغلال الدلالين

يُعدّ التسويق السمكي من القطاعات الحيوية في اليمن، حيث يلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل واسعة، بفضل سواحلها الغنية بالموارد البحرية، حيث تمتلك بلادنا إمكانيات كبيرة لتطوير هذا القطاع بما يعزز الأمن الغذائي ويدعم الصادرات. ومع ذلك، يواجه التسويق السمكي تحديات كثيرة، أهمها انخفاض الأسعار وتكاليف النقل واحتكار السوق.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

رحلة أسبوعية

يصف عيسى علي الله، وهو صياد من أبناء الخوبة في محافظة الحديدة، رحلات الصيد في مدينة الخوخة بالخطيرة والمكلفة، الأمر الذي يدفع مئات الصيادين للتوقف عن ممارسة مهنة الصيد.

ويقول بأن رحلات الصيد في مدينته تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الرحلة اليومية والرحلة الأسبوعية، فالرحلة اليومية تبدأ عادة في الواحدة ظهراً، وتستمر حتى الخامسة عصراً، حيث يعود الصيادون صباح اليوم التالي، وتكلفة هذه الرحلة تتضمن حوالي من أربع أو خمس جالون وقود بسعر يتراوح بين 40 ألف و50 ألف ريال، إلى جانب 40 قالب ثلج بسعر يتراوح بين 1500 و1700 ريال للقالب الواحد، ما يجعل التكلفة الإجمالية للرحلة تصل إلى حوالي 200 ألف ريال.

أما الرحلة الأسبوعية، فهي أكثر تعقيداً وتستدعي استعدادات أكبر، ويتم فيها استخدام عشر جالونات وقود كبيرة سعة 60 لتراً، بقيمة تصل إلى 400 ألف ريال، بالإضافة إلى 60 أو 70 قالب ثلج ومواد غذائية أخرى تكلف حوالي 40 إلى 50 ألف ريال. تصل التكلفة الإجمالية لهذه الرحلة إلى ما بين 800 ألف 900 ألف ريال، ويتحملها مالك القارب بالكامل.

ويشير إلى أنه عند العودة من البحر، يقوم الصياد بإنزال أسماكه في ساحة الإنزال المخصصة، يتولى الوكيل بيعها في مزاد علني. بعد البيع، حيث يسلم الوكيل المبلغ للصياد بعد خصم 5% كرسوم، مع الإشارة إلى أن الديون السابقة ليست من مسؤولية الوكيل الجديد، لافتاً إلى أنه أحياناً يواجه الصيادون مشكلات مع الوكلاء، حيث يتم الضغط عليهم لإتمام سداد ديونهم قبل تغيير التعامل مع وكيل آخر.

ويضيف أن أسعار الأسماك شهدت تراجعاً كبيراً مؤخراً، حيث كان سعر كيلو سمك الديرك يتراوح بين 2000 و4 ألف ريال قبل شهرين، أما الآن فقد انخفض إلى ما بين 1000 و1700 ريال، وكذلك الحال مشابه لأنواع أخرى مثل الساقي، البكاس، الحمد، والفقه، التي تراجعت أسعارها بشكل كبير. بالنسبة للأسماك التي تُباع بالكمية، مثل الكاليات والسعاديات، فقد انخفضت قيمتها أيضاً بشكل كبير، ما أثر على أرباح الصيادين.

راجح طبقة: تم مؤخراً إشهار الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والمأكولات البحرية محددة مسبقاً

قعيشي : أنشأنا في الجمعية وحدة إنتاج وتسويق تهدف للتدخل في تسويق جميع أنواع الأسماك مستقبلاً

ويوضح الصياد عيسى أن الأسباب الرئيسية لانخفاض الأسعار تشمل غياب الشركات التي تشتري الأسماك من الصيادين، إلى جانب احتكار السوق من قبل تجار محددين، والمشكلات الإدارية في المنافذ الحدودية مثل منفذ الوديعة، وارتفاع تكاليف التشغيل، من وقود ومواد غذائية، مقارنة بأسعار البيع، أدى أيضاً إلى عزوف بعض الصيادين عن العمل في هذه الظروف الصعبة.

ويرى أن جمعية ساحل تهامة قدمت قروضاً للصيادين، قرابة 200 ألف ولكن الصيادين تخوفوا من أخذ قروض الجمعية لشرط الجمعية بإعادة القرض خلال شهر.

واقع التسويق

وعلى صعيد متصل يوضح أمين عام جمعية ساحل تهامة الاستاذ عبدالسلام قعيشي أن التسويق السمكي في الحديدة يعتمد على مرحلتين أساسيتين: التسويق الخارجي والتسويق المحلي، منوهاً إلى أن التسويق الخارجي، تُصدَّر أنواع محددة من الأسماك إلى السعودية، مثل القشريات بأنواعها والديراك وبعض أنواع البياض التي يتراوح وزنها بين نصف كيلو إلى كيلو، و هذا التسويق يتم عبر مجموعة من المسوقين أو المصدرين المختصين.

أما التسويق المحلي، فيغطي المحافظات والمديريات اليمنية المختلفة مثل تعز وإب وصنعاء والمحويت وبيت الفقيه وزبيد والقناوص، و لكل منطقة أنواعها المفضلة من الأسماك، حيث تُسوَّق في تعز وإب أنواع مثل البياض الكبار، الزينوب، الشروى، الديراك، الفرس، العنابر، الضبي، والدرب. بينما تفضل صنعاء أسماك البياض، الديراك، العنابر، الفرس، الدرب، الباغة، السلمون، واللخم (أسماك القرش). أما المحويت، فهي تعتمد على القد والكمل والدرب. في بيت الفقيه وزبيد والقناوص، يتركز الطلب على أسماك القرش الصغيرة والبياض والشروى.

احتكار ومافيا

جمعية ساحل تهامة، ووفقاً لأمينها العام عبدالسلام قعيشي، حديثة العهد وتُعد جمعية خدمية لا تمتلك موارداً مالية كبيرة، وقد بدأت الجمعية عملها

ببنـاء هيكلهـا المؤسسـي وإنشـاء فـروع علـى امتـداد الشـريط السـاحلي، إضافـة إلـى تدريـب وتأهيـل الهيئـات الإداريـة لهـذه الفـروع.

وفيمـا يتعلـق بالتسـويق، تدخلـت الجمعيـة بدايـة فـي الأسـماك الموسـمية مثـل الحبـار والجمبـري، التـي كانـت محتكـرة مـن قبـل مافيـا أو "هوامير" كبـار يسـيطرون علـى القطـاع، لدرجـة أنهـم أصبحـوا يملكـون القـوارب ويُشـغِّلون الصيادين كعمـال لديهـم، ممـا منحهـم القـدرة علـى التحكـم الكامـل بالمواسـم والأسـعار.

وخـلال السـنوات الماضيـة، انخفـض سـعر كيلـو الحبـار إلـى أقـل مـن ألـف ريـال، مـا دفـع الجمعيـة للتدخـل، بفضـل جهودهـا، تمكنـت الجمعيـة مـن تثبيـت السـعر عنـد ألـف وأربعمائـة ريـال كحـد أدنـى، وزاد السـعر لاحقـاً ليصـل إلـى ألفـي ريـال.

ويضيـف أميـن عـام الجمعيـة أنـه تـم إنشـاء وحـدة إنتـاج وتسـويق تهـدف للتدخـل فـي تسـويق جميـع أنـواع الأسـماك مسـتقبلاً مـن خـلال نظـام الصيـد التعاقـدي. الجمعيـة تأمـل أن تُحـدث تغييـراً إيجابيـاً يحقـق عدالـة أكبـر للصياديـن ويسـاهم فـي تحسـين قطـاع الصيـد البحـري.

التجار

مسـؤول سـوق البليلـي فـي صنعـاء وأحـد تجـار الأسـماك، حسـين أبـو حسـين، يصـف دور التجـار فـي تسـويق الأسـماك وأهميـة سـوق البليلـي فـي تنظيـم العمليـة.

ويؤكـد حسـين أن السـوق يعتمـد بشـكل كبيـر علـى الكميـات المتوفـرة مـن السـواحل وعلـى مسـتوى الطلـب، حيـث يتـم اسـتقبال كميـات تتـراوح بيـن 5 أطنـان فـي بعـض الأيـام وحتـى 20 أو 25 طنـاً فـي أيـام أخـرى. ويوضـح أن الهـدف الأساسـي هـو بيـع الأسـماك طازجـة تمامـاً، لأن ذلـك يمثـل الركيـزة الأهـم فـي العمـل.

وفيمـا يتعلـق بآليـة الشـراء، يشـير حسـين إلـى أن جميـع الأسـماك تُشـترى الآن بالـوزن، علـى عكـس السـنوات الماضيـة عندمـا كانـت بعـض الأنـواع تُبـاع بالقطعـة، مثـل أسـماك الثمـد الكبيـرة القادمـة مـن السـواحل الجنوبيـة. أمـا اليـوم، فـإن الصياديـن يصـرون علـى البيـع بالـوزن فقـط.

ويوضـح أن أسـعار الأسـماك ليسـت ثابتـة، بـل تتغيـر يوميـاً بنـاءً علـى الكميـات المتوفـرة والطلـب فـي السـوق. وأضـاف أن عمليـة البيـع تتـم بنظـام المزايـدة، حيـث يحصـل الصيـاد علـى السـعر الأعلـى مـن المشـترين، مشـيراً إلـى أن المصدريـن الذيـن يصـدّرون الأسـماك إلـى السـعودية يلعبـون دوراً كبيـراً فـي رفـع الأسـعار، حيـث يزايـدون للحصـول علـى الكميـات المطلوبـة.

ويصـف حسـين سـوق البليلـي بأنـه أفضـل سـوق جملـة للأسـماك فـي صنعـاء، مشـيراً إلـى أن موقعـه المميـز وملاءمتـه لعمليـات البيـع بالجملـة والتجزئـة، مؤكـداً أن التجـار فـي السـوق يحرصـون أشـد الحـرص علـى جـودة الأسـماك والحفـاظ عليهـا، لأن هـذا هـو مصـدر رزقهـم قبـل أي شـيء آخـر.

ويوضـح أنـه إذا كانـت هنـاك مشـكلات فـي السـوق، فـإن التجـار هـم أول مـن يعتـرض لأنهـم الأكثـر تأثـراً.

أمـا عـن الكميـات التـي تُـورّد إلـى صنعـاء، فقـد ذكـر أنهـا ليسـت بالكميـات الكبيـرة التـي قـد تسـبب مشـكلات، لكنـه شـدد علـى ضـرورة أن يتـم التوريـد وفـق الطلـب فقـط، مشـيراً إلـى أن أي زيـادة فـي الكميـات تتسـبب فـي تلـف الأسـماك، ممـا يـؤدي إلـى خسـائر كبيـرة، خاصـة مـع مصاريـف النقـل المرتفعـة.

واختتـم حديثـه بالتأكيـد علـى أهميـة الحفـاظ علـى الأسـماك طازجـة وبيعهـا بسـرعة لضمـان الجـودة وتجنـب التلـف.

بـدوره يوضـح مديـر عـام التسـويق السـمكي راجـح طبقـة أن عمليـة التسـويق السـمكي تبـدأ فـور انتهـاء الصياديـن مـن عمليـة الاصطيـاد، حيـث يعـرض كل صيـاد منتجاتـه السـمكية فـي سـاحات العـرض والمـزادات العلنيـة الموجـودة فـي موانـئ ومراكـز الإنـزال.

ويقـول: "هنـاك، يتـم شـراء هـذه المنتجـات مـن قبـل التجـار والـوكلاء والموردين لتوزيعهـا فـي أسـواق التجزئـة والجملـة أو توصيلهـا مباشـرة إلـى محـلات ومطاعـم بيـع الأسـماك والمأكـولات البحريـة"، مشـيراً إلـى أن بلادنـا تمتلـك العديـد مـن الأسـواق السـمكية التـي تتركـز غالبـاً فـي مراكـز المحافظـات والمـدن الكبـرى، بالإضافـة إلـى بعـض المديريـات.

وفـي إطـار الخطـة الاسـتراتيجية للتسـويق السـمكي، تـم إنشـاء ثلاثـة نمـاذج مـن نقـاط بيـع الأسـماك المتنقلـة فـي أمانـة العاصمـة كتجربـة أوليـة، وقـد حقـق المشـروع نجاحـاً كبيـراً، اسـتناداً إلـى ذلـك، تعتـزم الـوزارة افتتـاح 27 نقطـة بيـع متنقلـة فـي مديريـات أمانـة العاصمـة كمرحلـة أولـى، بهـدف إيصـال الأسـماك إلـى المناطـق التـي لـم تكـن تصلهـا هـذه الخدمـات مـن قبـل، مـع ضمـان تقديـم الأسـماك بجـودة عاليـة وبأسـعار تناسـب الجميـع.

ويضيـف أن الـوزارة تخطـط لتوسـيع مشـروع نقـاط البيـع المتنقلـة ليشـمل محافظـات أخـرى مثـل إب وتعـز وذمـار وغيرهـا، بهـدف ضمـان وصـول المنتجـات السـمكية إلـى جميـع المواطنيـن، بغـض النظـر عـن مسـتواهم المـادي، مؤكـداً أن الـوزارة تسـعى لتوفيـر الأسـماك للجميـع بجـودة ممتـازة وسـعر ملائـم، مـع التركيـز علـى المسـتهلك الفقيـر.

ويلفـت إلـى أهميـة دور الـوزارة فـي إدارة وتنظيـم عمليـات نقـل وتـداول المنتجـات السـمكية، وضمـان الرقابـة علـى الجـودة، والتفتيـش علـى الأسـواق ومحـلات ومطاعـم بيـع الأسـماك، وذلـك لحمايـة صحـة المسـتهلك، مؤكـداً أن الـوزارة تعمل جنبـاً إلـى جنـب مـع جمعيـات المنتجيـن والجمعيـات التسـويقية لدعـم الإرشـاد والتوعيـة وتحقيـق الاسـتفادة المثلـى للمجتمـع.

ويلفـت إلـى أنـه تـم مؤخـراً إشـهار الجمعيـة اليمنيـة التعاونيـة لتسـويق الأسـماك والمأكـولات البحريـة، التـي مـن المتوقـع أن تلعـب دوراً مهمـاً فـي تسـويق هـذه المنتجـات علـى المسـتوى المحلـي والدولـي. ومـع ذلـك، أوضـح أن القطـاع يواجـه صعوبـات كبيـرة، أهمهـا نقـص البنيـة التحتيـة المؤهلـة فـي الأسـواق السـمكية المركزيـة التـي تلتـزم بالمعاييـر الدوليـة، بالإضافـة إلـى تحديـات فـي ضبـط مالكـي الأسـواق والمحـلات لضمـان التزامهـم بالاشـتراطات البيئيـة والصحيـة.

ويبيـن أن خطـة الـوزارة لإنشـاء سـوق مركـزي فـي صنعـاء يكـون بمثابـة نقطـة تجمـع لتجـارة الأسـماك بالجملـة والجملـة المخصصـة للتصديـر، حيـث يتضمـن معامـل تجهيـز وتجميـد وتقطيـع، ومركـزاً للصـادرات، مؤكـداً أن العمـل جـار مـع مركـز المعلومـات لتنفيـذ الربـط الشَّـبكي بيـن مراكـز الإنـزال ومركـز المعلومـات، لضمـان البيـع بالـوزن والشـفافية، مـع الإعـلان عـن الترتيبـات النهائيـة قريبـاً.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 90 | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م

الصيد التعاقدي

خطوة نحو تفعيل وتطوير التسويق السمكي

اليمن الزراعية - محمد حاتم

يعتبر الصيد التعاقدي نظام حديث في صيد الأسماك يقوم على إبرام عقود بين الصيادين من خلال الجمعيات وتجار وشركات الأسماك، بحيث تحدد بنود العقود بدقة من حيث النوع والسعر والكمية الأسماك التي سيتم صيدها، وتضمن وصول المنتجات البحرية طازجة وبجودة عالية.

وفي هذا السياق يشير مدير إدارة الصيد التعاقدي الأستاذ أحمد المهلا أن الصيد التعاقدي نوع من أنواع التسويق الذي يختص بعلاقات العمل بين صيادي ومصدري الأسماك والشركات المصدرة وبين تجار، أو جمعيات. ويضيف أن الصيد التعاقدي يعد أسلوباً جديداً سيتم تنفيذه في اليمن خلال الفترة القادمة، منوها إلى أن وزارة الزراعة والثروة السمكية أعلنت البدء في تنفيذ برنامج الصيد التعاقدي لعدد 30 منتجاً، وأن مهام إدارة الصيد التعاقدي في الوزارة تتمثل في:

■ **إعداد الخطط الاستراتيجية** تحدد فيها الأهداف والموارد المطلوبة، بالإضافة إلى تحديد الأنواع المستهدفة، ومناطق الصيد المناسبة، وإدارة العلاقات بين الشركاء المحليين والدوليين بما في ذلك الصيادين والموردين والشركات المتعاقدة، بالإضافة إلى إعداد وتوقيع العقود التعاقدية مع الشركاء، ومراقبة الأداء اليومي والإنتاج لضمان الالتزام بالعقود والمعايير المحددة، وإجراء تقييم وتقويم دوري لقياس مدى نجاح المشروع، وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالصيد، ووضع استراتيجيات للتخفيف منها، كما أن الإدارة تقوم بتقديم برامج تدريبية لتحسين مهارات الصيادين، وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة للترويج للمنتجات البحرية، وغيرها من المهام المناطة بإدارة الصيد التعاقدي في الوزارة.

أهمية وفوائد الصيد التعاقدي

ويقول المهلا إن الصيد التعاقدي يساهم في النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للصيادين، وتوفير فرص عمل.

ويشير إلى أن الفوائد التي ستعود من خلال تطبيق الصيد التعاقدي هي:

■ **ضمان استقرار السوق:** حيث يضمن التعاقد بين الصيادين والتجار أو الشركات الأخرى بيع الأسماك بأسعار ثابتة، أو ضمن نطاق محدد، مما يساعد في تقليل المخاطر المالية الناتجة عن تقلبات الأسعار.

■ **تحسين الإنتاجية:** من خلال التعاون التعاقدي، حيث يمكن للصيادين الحصول على الدعم في تحسين الإنتاجية عبر تقنيات جديدة، أو من خلال التوجيه المستمر من الشركاء التجاريين.

■ **تأمين الأسواق:** يساعد التعاقد في ضمان وجود أسواق مستقرة لبيع الأسماك، مما يخفف من القلق بشأن تصريف المنتجات.

■ **تحقيق تكامل بين الشركات:** حيث يعزز التسويق السمكي التعاقدي التعاون بين مختلف أطراف سلسلة القيمة، مثل الصياد، وشركات التعبئة، والمصدرين، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل الفاقد.

■ **تطوير العلامة التجارية:** إن التعاقد مع تجار معروفين أو شركات أو جمعيات توزيع يساعد في تعزيز سمعة الصياد، أو الشركات المنتجة للأسماك، وزيادة الطلب على منتجاتها.

■ **تحديد الكميات والأسعار:** يسهل التعاقد تحديد الكميات المطلوبة والأسعار المتفق عليها، مما يعزز التخطيط المالي واللوجستي لدى الصيادين والتجار.

■ **الاستدامة وحماية الموارد:** قد تشمل الاتفاقيات التعاقدية شروطًا للممارسات المستدامة في الإنتاج، مما يساهم في الحفاظ على الموارد البحرية ويحسن سمعة الصناعة.

رفع مستوى التسويق:

ويؤكد أحمد المهلا أن الصيد التعاقدي يلعب دوراً كبيراً في رفع مستوى التسويق السمكي وتنمية القطاع السمكي بشكل عام.

ويضيف أن الصيد التعاقدي يضمن توفير كميات ثابتة من المنتجات السمكية، مما يقلل من تقلبات السوق ويزيد من الثقة لدى التجار والموزعين، ويساعد في بناء علاقات طويلة الأمد مع الصيادين والموردين، وهذا يسهل التنسيق بين الطرفين ويعزز من استدامة الموارد السمكية، بالإضافة إلى أن الصيد التعاقدي يمكن المشتريين من تحديد معايير الجودة في العقود مما يؤدي إلى الحصول على منتجات سمكية عالية الجودة، كما أن الصيد التعاقدي يساهم في تقليل التكاليف المترتبة على التوريد من خلال التفاوض على الأسعار وشروط الدفع المواتية مما يتيح للتجار بيع المنتجات بأسعار تنافسية.

ويوضح المهلا أن الصيد التعاقدي يعزز من قدرة الشركات على تصدير المنتجات إلى أسواق جديدة، كما أن الصيد التعاقدي يساهم في الحفاظ على الموارد السمكية، وهذا يعزز من استدامة البيئة البحرية، معتبراً أن للصيد التعاقدي دور في جمع البيانات حول السوق، وهذا يساعد الشركات على اتخاذ قرارات بشأن التخزين، والتسويق، والتنبؤ بما يحتاجه السوق .

أنواع العقود

ويقول المهلا إن الصيد التعاقدي يمر بعد مراحل ويشمل عدة عقود، حيث يتم عقود بين:

■ عقود بين الجمعية التعاونية والصيادين ويحتوي العقد على مجموعة من البنود والالتزامات التي بين الجمعية وبين الصياد، سواء من جانب تمويل الجمعية للصياد وتسويق منتجه، حيث يلتزم الصياد بتسليم حصة الصيد للجمعية.

■ عقود بين الجمعية التعاونية المنتجة والجمعية التعاونية المسوقة أو المسوقين أو شركات التصدير.

■ عقود بين الجمعية التعاونية المنتجة والجهات المقدمة لمدخلات الإنتاج مثل مصانع الثلج، أو محطات الوقود أو تجار المواد الغذائية أو مستلزمات الصيد.

دور الاتحاد السمكي

وعلى صعيد متصل يؤكد مدير إدارة الصيد التعاقدي أن الاتحاد التعاوني السمكي يلعب دوراً محورياً في إدارة الصيد التعاقدي، باعتباره منسقاً في هذا المجال، حيث يعمل على التنسيق بين الأعضاء المعنيين بالصيد التعاقدي، وتعزيز التعاون بينهم، وتوفير المشورة، والدعم الفني للأعضاء، ومساعدتهم في تطوير وتهيئة العقود، كما أنه يقوم بإجراء دراسات تحليلية للسوق لفهم الاتجاهات والمتطلبات، بالإضافة إلى أن الاتحاد يعد الممثل القانوني للأعضاء، والذي يتولى الدفاع عن مصالحهم في القضايا التي تتعلق بالصيد التعاقدي، وغيرها من المهام التي يقوم بها الاتحاد التعاوني السمكي.

ويشير أحمد المهلا إلى أن الجمعيات لها دور كبير وبارز في تنفيذ برنامج الصيد التعاقدي، وعليها يعول النجاح حيث تعتبر هي الممثل للصياد، وهي التي ستكون ضامناً له وعليه، وهي التي ستقوم بالتوقيع على العقود مع التجار والشركات، موضحاً أن الجمعيات نوعان: جمعيات منتجة وهي المتمثلة حالياً في جمعية ساحل تهامة، ومن مهامها إدارة تنفيذ العقود الموقعة مع الشركاء التجاريين، والتأكد من الالتزام بالشروط المتفق عليها، وتوزيع الموارد والأسماك المحصودة بشكل عادل وفعال بين الأعضاء، وضمان وصول المنافع للجميع، كما تقوم بتنظيم دورات وورش عمل للأعضاء، حول أساليب وتقنيات الصيد التعاقدي الفعالة والمستدامة، وتنفيذ حملات تسويقية وترويجية للمنتجات البحرية التي ينتجها الأعضاء مما يسهم في زيادة المبيعات، والمساعدة على جذب مصادر تمويل للأعضاء، ودعم مشاريعهم وتحسين قدراتهم الإنتاجية.

ويشير إلى أن النوع الثاني من الجمعيات، هي الجمعيات التسويقية والتي تتولى تسويق المنتجات البحرية والترويج لها في الأسواق المحلية والدولية، وتحديد الأسعار من خلال تحليل أوضاع السوق، وإجراء دراسات جدوى لفهم احتياجات المستهلكين، كما أن الجمعية تعمل على تحسين جودة المنتجات البحرية من خلال تقديم الدعم الفني، وتزويد الأعضاء بالمعلومات التسويقية وإنشاء علامة تجارية كهوية للمنتجات بهدف تعزيز ثقة المستهلكين، وزيادة الوعي بالمنتجات، ومن المهام أيضاً الترويج والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية، وتقديم خدمات النقل والتوزيع للأسواق، والبحث عن أسواق جديدة، ومتابعة وإدارة المخزون من المنتجات البحرية.

ويوضح أن تحديد المهام والأدوار لهذه الجهات من شأنه أن يسهم في التكامل بين الجميع بهدف عدم التنازع والخلاف على الصلاحيات والمهام مستقبلاً، وبما يضمن نجاح واستدامة برنامج الصيد التعاقدي.

ويضيف المهلا أن التسويق التعاقدي في قطاع الأسماك لا يعزز فقط من استدامة صناعة الأسماك، بل يسهم أيضًا في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية، حيث يشجع هذا النموذج التعاوني الأفراد على الاستثمار في القطاع السمكي وتحسين مستوى المعيشة.

رئيس جمعية ساحل تهامة الأستاذ محمد نجيب في حوار مع "اليمن الزراعية"

نخطط لإنشاء وحدة إنتاج وتسويق للمنتجات السمكية على مستوى الفروع ومراكز الإنزال في الشريط الساحلي

قال رئيس جمعية ساحل تهامة الأستاذ محمد نجيب إن الصيد التعاقدي له أهمية بالغة في استقرار الأسعار، وتحسين جودة المنتجات السمكية وضمان الصيادين لأسعار مسبقة مع حصولهم على مدخلات الصيد، وهذا يحسن من أوضاعهم المعيشية.

وأضاف في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" أن خططهم القادمة تتمثل في إنشاء وحدة إنتاج وتسويق المنتجات السمكية على مستوى الفروع ومراكز الإنزال في الشريط الساحلي، والتدريب للفرسان على الصيد التعاقدي

حاوره /مدير التحرير

■ بداية حدثنا عن نشأت وتأسيس جمعية ساحل تهامة؟

أنشأت جمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية في أكتوبر 2021م، وكانت ثمرة من ثمار غرفة الطوارئ للصيادين، وفي بداية 2022م بدأنا في اشهار الجمعية من خلال ندوات ثقافية والشعرية ومهرجان ابن غازل في ابن عباس، وفي النصف الآخر من2022م بدأنا في تدريب فرسان تنمية من أبناء الصيادين في الساحل الشمالي بتمويل من مؤسسة بنيان، وأطلقناهم للتعريف بجمعية ساحل تهامة وفي عام 2023م قمنا بتشكيل لجان تحضيرية في كمران واللحية والعرج، والهارونية، بعد ذلك دربنا فرسان للساحل الجنوبي، وشكلنا لجان تحضيرية في النخيلة، والطايف،وغليفقة والطور والجاح والمجيلس والفازة والمتينة بدعم من وكيل قطاع الصيد التقليدي الأستاذ عبد الحميد صلاح،بعدها تم تشكيل هيئات ادارية للفروع عن طريق الانتخاب والتزكية من الصيادين.

■ ماهي أهداف جمعية ساحل تهامة؟

من أهداف الجمعية:

1 -النهوض بالقطاع السمكي في ساحل تهامة.

2 - دعم الصيادين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

-3 مساعدة الصيادين في تسويق الأسماك بأفضل الأسعار، وضمان وصولها إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

4 -تعزيز التعاون بين الصيادين من خلال المبادرات، والعمل الطوعي، والعمل بروح الفريق الواحد في القيام بمبادرات خدمية وبما يضمن حياة كريمة للصيادين.

5 -المساهمة في التنمية المستدام، الشاملة للنهوض بالاقتصاد المحلي، وتوفير الأسماك كغداء أساسي، و حماية المخزون السمكي، والحد من الصيد الجائر، والعشوائي والحفاظ على البيئة البحرية.

6 -الاهتمام بقضايا الصيادين وتفعيل العرف البحري.

■ جمعية ساحل تهامة من خلال اسمها يتضح أنها ستكون متواجدة في طول الساحل التهامي الممتد من ميدي حتى المخا.. كم عدد فروع الجمعية حتى الآن؟

جمعية ساحل تهامة ستشمل جميع مراكز الإنزال السمكي على طول الساحل التهامي، ولها عشرة فروع رئيسية. هي:(كمران، الصليف،باجل، اللحية، الخوبة،المنيرة، المدينة، الدريهمي، بيت الفقيه، التحيتا)،، ولكل فرع عدة مكاتب

وكان أول فرع تم تأسيسه في جزيرة كمران وفي 2024م بدأنا البناء المؤسسي للجمعية المركزية والفروع، وبناء وتأثيث مقرات للفروع بدعم من اللجنة الزراعية من النفقات، ومن البحرية.

■ كيف كان تفاعل الصيادين من حيث الانتساب لها ؟

خلال مرحلة التأسيس واجهنا الكثير من الصعوبات، والمعوقات بسبب الجمعيات السابقة، وأثرها السلبي في مجتمع الصيادين، بعدها بدأنا

الجمعية تلعب دوراً في التعاقد مع الصيادين ومع الجمعية التسويقية والجمعيات الزراعية والتجار والمستثمرين

الجمعية ساهمت في توفير ثمان محطات متنقلة لبيع المشتقات النفطية

نزرع الثقة بيننا وبين الصيادين، وهو ما شجعهم على الانتساب للجمعية، من خلال ما بدأنا نقدمه من خدمات لهم ومنها مشاريع التمكين الاقتصادي، والعمل على توفير المشتقات النفطية عن طريق إنشاء محطات للوقود تابعة لشركة النفط في مراكز الإنزال.

■ ما هو دوركم في تنظيم التسويق السمكي وهل لديكم مشاريع في هذا المجال تم تنفيذها ؟

من أهداف جمعية ساحل تهامة، هو تنظيم تسويق الأسماك، وتثبيت الأسعار، وكان أول تدخل للجمعية مع سمك الحبار استطعنا تثبيت السعر.

■ ما أهمية الرقابة المجتمعية وما مدى فاعليتها في الحفاظ على الموارد السمكية؟

الرقابة المجتمعية تسهم في الحفاض على المخزون السمكي، و على البيئة البحرية، والحد من الصيد العشوائي والجائر، والجمعية تدريب فرسان من جميع الفروع على الرقابة المجتمعية والتوعية بمخاطر التلوث البحري، وضرورة الالتزام بشروط ومعايير وسائل الصيد، ومواسم الاصطياد،وأهمية الحفاظ على أشجار المانجروف والشعاب المرجانية، وبهدف تفعيل الرقابة المجتمعية سلمت وزارة الثروة السمكية ثلاث درجات نارية نوع صحراوي تم توزيعها دراجة للساحل الشمالي، دراجة الساحل الجنوبي، ودراجة وسط المدينة..

■ مشاريع التمكين الاقتصادي للصيادين.. حدثنا عن هذا المشروع وما دور الجمعية في تنفيذه؟

تسهم مشاريع التمكين الاقتصادي في دعم الصيادين وتحسين ظروفهم المعيشية، وكان للجمعية دور في هذا المشروع، حيث قدمت مشروع القروض البيضاء للصيادين من 50ألف إلى 200ألف ريال بمبلغ حوالي 68مليون ريال بالشراكة مع صندوق التمويل، قمنا بقرض صيادي الجمبري بمبلغ وقدره 9500000 ريال تمويل من البحرية، ومن أحد التجار، كما قمنا بتمكين مائة وخمسين صياداً بقوارب صيد ومكائن بحرية ومعدات اصطياد بتمويل من الهيئة العامة للزكاة في أربع مديريات، كما قامت الجمعية بتخفيض من فاتورة المداخلات في الخوبة واللحية من خلال توفير ثلوج الساحل بسعر 1500 ريال تم توفير ما يقارب مائة مليون ريال في ثلاثة أشهر، كما قامت الجمعية بالشراكة مع هيئة المصائد، والوزارة وشركة النفط بتوفير عدد ثمان محطات متنقلة على امتداد الشريط الساحلي، و قامت الجمعية بإنشاء عدد أربعة صناديق ادخار في اللحية وكمران والطايف والمتينة.

■ يعتبر الارشاد السمكي من أهم الحلقات في سلسلة حلقات القطاع السمكي.. حدثنا عن أهميته ودور الجمعية في تفعيل الارشاد؟

الارشاد السمكي، من أهم السلاسل التي تسهم في تنمية واستدامة القطاع السمكي، حيث يعمل الارشاد السمكي على توعية وارشاد الصيادين بطرق الصيد، و التداول الصحيح، والحفاض على جودة الانتاج، وكذلك توعية الصيادين بخطورة، وأضرار الصيد العشوائي، و مخاطر استنزاف المخزون، وتوعية المجتمع بأهمية تناول الأسماك، والقيمة الغذائية والدوائية لها.

■ المبادرات المجتمعية ركيزة أساسية من ركائز التنمية.. ما أهميتها وماذا كان دور جمعية ساحل تهامة في تفعيل المجتمع وتنفيذ المبادرات؟

المبادرات المجتمعية ركيزة من ركائز التنمية، والمجتمع شريك أساسي في التنمية، ومنها التنمية السمكية، حفزنا المجتمع من خلال دورات وورش العمل التي نظمتها الجمعية بالتعاون مع مؤسسة بنيان التنموية ودعم اللجنة الزراعية والسمكية العليا، حيث تم تدريب فرسان التنمية وفرسان الساحل على أسس العمل الطوعي، والتنمية القائمة على هدى الله، والجمعية تسعى لإنشاء مبادرات ارشادية على الشريط الساحلي ، وقد ساهمت الجمعية في تشغيل مشاريع المياه في اللحية، والعرج والطائف، كما ساهمت في ردم الطريق بالخوبة والدريهمي، ومركز صحي في الطائف، وفي جزيرة كمران قامت الجمعية بتجهيز مكان لتدريس الطلاب بعد أن قصف العدوان مدرستهم، وتدريس عدد600 طالب في الساحل الجنوبي محو أمية، كما قامت الجمعية بتوزيع عدد 271سلة غذائيّة لأسر الشهداء بتمويل من هيئة المصائد، وتوزيع عدد 150سلة بتنسيق مع البحرية، وتوزيع عدد 206كيس دقيق، من الدكتور رضوان الرباعي، وما يزال التوزيع مستمراً، كما قامت الجمعية بتوزيع مبالغ مالية لأسر الشهداء لخمس مراحل كل ثلاثة أشهر مبلغ 16500 لعدد113أسرة تمويل من البحرية، كما تم توزيع عدد 500 كسوة عيدية لأبناء الساحل الجنوبي بتمويل من الزكاة.

■ أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عن تنفيذ برنامج الصيد التعاقدي لعدد 30 منتجاً.. ما أهمية الصيد التعاقدي وما دور جمعية ساحل تهامة في تنفيذه ؟

الصيد التعاقدي مأخوذ من الزراعة التعاقدية الذي بدأت في تنفيذه وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، وهو عبارة عن نظام تسويقي حديث يعتمد على إبرام عقود بين الصيادين والتجار والمسوقين والشركات، وللصيد التعاقدي أهمية في استقرار الأسعار، وضمان الصيادين لأسعار مسبقة مع توفير بعض المدخلات، والصيد التعاقدي هي تجربة جديدة، بدأنا بتحويل دليل الزراعة التعاقدية إلى دليل الصيد التعاقدي بجهود الأمين العام للجمعية الأستاذ عبد السلام قعيشي ، كما قمنا بإنشاء وحدة انتاج في الجمعية المركزية، والجمعية دورها التعاقد مع الصيادين ومع الجمعية التسويقية والجمعيات الزراعية والتجار والمستثمرين.

■ ماهي خططكم ومشاريعكم القادمة؟

خططنا القادمة تتمثل في إنشاء وحدة إنتاج وتسويق المنتجات السمكية على مستوى الفروع ومراكز الإنزال في الشريط الساحلي، والتدريب للفرسان على الصيد التعاقدي، والتعاقد مع الصيادين والوكلاء وتوفير بعض المدخلات للصيادين، و تفعيل المبادرات الإرشادية، وتدريب فرسان من كل الفروع لتعزيز الإرشاد، كذلك تفعيل العرف البحري مع العقال وكبار الصيادين وعمل ورشة لهم، وزرع عدد200000 ألف شجرة من أشجار المنجروف.

■ ماهي الصعوبات والعوائق التي تواجهكم؟

الصعوبات تكمن في تمويل المشاريع وتدريب الفرسان؛ لأن الجمعية لا تمتلك موارد مالية، إضافة إلى غياب السلطة المحلية في الساحل الجنوبي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 90 | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م

الاصطياد السمكي في ملتقى الصيف والشتاء العالمي باليمن

د. يوسف المخرفي

تعتبر الجمهورية اليمنية دولة بحرية ساحلية شاطئية بامتياز، إذ تطل على البحر الأحمر بسواحل غربية يبلغ طولها نحو 500 كم، وسواحل جنوبية مطلة على خليج عدن والمحيط الهندي وبحر العرب بطول يزيد عن 1600 كم، لتتحكم بأهم المضائق المائية العالمية،مضيق باب المندب الذي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، مطلاً على أهم البحار الدافئة التي كان الوصول إليها يشكل غاية جيوبوليتيكية كانت محل صراع أقطاب العالم.

إن هذا الامتداد، وهذه الإطلالة البحرية في هذا الموقع الجغرافي والفلكي الفريد والذي من أسرار تفرده أن الأحياء البحرية تهاجر حينما يحل الشتاء الجنوبي على جنوب الكرة الأرضية باحثة عن الدفء في نصف الكرة الشمالي(أي في اليمن) وعندما يحل الشتاء الشمالي في نصف الكرة الأرضية الشمالي تهاجر الأسماك نحو الجنوب(أي نحو اليمن) لتشكل ملتقى هجروي سمكي مناسب للاصطياد طوال العام، ولن أكون مبالغاً إذا قلت ليجعل اليمن تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان من حيث حجم وجودة الانتاج السمكي.

ويمكن القول جزماً لا جزافاً أن سعر الكيلوجرام الواحد من سمك الشروخ الذي يتم اصطياده في اليمن يساوي قيمة برميل من النفط، مما يعني أن هناك من الفرص المتاحة ما هو أهم وأكثر استدامة من النفط.

وقد أنشأ بعض هوامير الفساد سابقاً أساطيل اصطياد عبثية جائرة خارج نطاق الدولة والسلطات البحرية والسمكية، فيما تعاقد البعض الآخر من فئران الظمأ مع شركات لصوصية أجنبية لجرف الثروة السمكية أثناء مرورها وعبورها للمياه الإقليمية اليمنية.

ويمتلك الصيادون اليمنيون وجمعيات الاصطياد السمكي نحو 32 ألف قارب اصطياد بدائية استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير بعض الفائض إلى الخارج.

ومن أجل تحقيق مساهمة فعالة ومأمولة للقطاع السمكي في الاقتصاد اليمني، وبما يضع اليمن في مكانها وحجمها الإنتاجي السمكي المناسب، فلابد من إنشاء شركات اكتتاب وطنية، وشركات تعاقدية موجهة نحو المواد والموارد بما يمكن القطاع من امتلاك أدوات ووسائل وتكنولوجيا الاصطياد الحديث غير الجائر وبحجم يلبي الاحتياج الفعلي للسوق المحلية، ويوجد فرصا أكبر للتصدير نحو الخارج.

ومن ضمن توصياتنا للقطاع السمكي تفعيل الدور الرقابي لمنع الاصطياد غير المشروع للدول المجاورة في المياه الإقليمية اليمنية، وكذا درء خطر الإضرار بموائل ومصائد الأسماك في اليمن في إطار الحرب والأوراق الاقتصادية العدوانية التي تفرضها دول العدوان ضد بلادنا.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

التسويق السمكي وطرق الارتقاء به

أيمن الرماح

تتمتع بلادنا بامتيازات تتيح لها أن تكون في صدارة الدول المصدرة والمستهلكة للأسماك، وبالنظر إلى جملة العوامل الطبيعية التي أهّلتها أن تكون في مكانة كبيرة بين الدول في الشواطئ والمياه الإقليمية الواسعة.

ويعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحسين المستوي الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي اذ تعتبر ثروة سيادية يجب المحافظة عليها والاهتمام بها بكل الوسائل المتاحة كتطوير منظومة التسويق المحلية التقليدية من خلال وضع المعايير التي تساهم في رفع مستوى التسويق المحلي والخارجي بالعمل على إنشاء الأسواق المركزية في المحافظات جملة وتجزئة إلى جانب تطوير اللوائح والمعايير والمواصفات للأسواق والمحلات والمطاعم السمكية وتأسيس مؤسسات وجمعيات تعاونية و شركات تعمل في مجال تسويق المنتجات السمكية و تفعيل الصيد التعاقدي كونه سيعمل على تنظيم و تسهيل التسويق السمكي في كل مرحلة.

إن التسويق السمكي يعتبر المرتكز الأساسي للقطاع السمكي، لذا يجب الاهتمام بجانب التسويق السمكي بتطبيق السياسات واللوائح والأنظمة الخاصة به.

الأسماك ركيزة اقتصادية تدعم التنمية الوطنية والمجتمعية

عبد السلام ظافر

تعتبر الأسماك مصدرًا غذائيًا عالي القيمة، بفضل محتواها البروتيني وسهولة هضمها، ما يجعلها خيارًا مفضلًا لدى العديد من المستهلكين حول العالم.

ومع ذلك، تتميز الأسماك بحساسيتها الشديدة وسرعة تعرضها للتلف، مما يتطلب عناية فائقة أثناء جميع مراحل تداولها، من لحظة الصيد وحتى وصولها إلى المستهلك،لذا فإن التسويق السمكي يعتبر عنصرًا محوريًا لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع السمكي، حيث يسهم في توفير الإنتاج المحلي للاستهلاك والتصدير، إلى جانب توفير رأس المال اللازم لتطوير القطاع وتحقيق عوائد اقتصادية مجزية.

عملية التسويق السمكي تركز على ضمان الجودة والسلامة خلال تداول الأسماك، سواء كانت طازجة أو مصنعة، مع الحفاظ على الخصائص الحسية والاستهلاكية المرغوبة، وتشمل أيضًا العوامل المؤثرة في هذه العملية، مثل تحسين تقنيات التخزين والنقل، وتنظيم الأسواق المحلية والدولية، بما يضمن استدامة الموارد السمكية.

ضمن الخطة المرحلية للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة (2021-2025)، تم التركيز على دعم التسويق السمكي من خلال إنشاء أسواق منظمة في المدن الرئيسة وعواصم المحافظات، وتأهيل مراكز البيع في المناطق القروية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تسويق قائمة على معايير الجودة والشروط الصحية.. هذه الجهود تسعى لتحقيق التمكين الاقتصادي لمبادرات التسويق المجتمعي، ودعم الجمعيات التعاونية السمكية لتوفير التمويلات اللازمة للصيادين، وتمكينهم من تحسين إنتاجهم وتنميته وفق احتياجات السوق.

التنمية المستدامة للقطاع السمكي تتطلب تفعيل الحلقة التسويقية، التي تمثل جزءًا أساسيًا من النهوض بالقطاع وزيادة عوائده الاقتصادية. لتحقيق ذلك، يجب على الدولة والمجتمع والقطاع الخاص التعاون لإنشاء أنظمة تسويقية متطورة، تشمل تحسين جودة المنتج، تنظيم حركة الأسعار، وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان استدامة الإنتاج.

النجاح في تطوير القطاع السمكي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار في البنية التحتية، تحسين آليات التسويق، وضمان التزام جميع الأطراف بمعايير الجودة والسلامة. هذا المسار سيؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية مستدامة للصيادين، والمستهلكين، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

فتحي الذاري

الأحياء البحرية في اليمن ثروة اقتصادية تحتاج إلى إدارة حكيمة

تمثل الأحياء البحرية في المياه اليمنية ثروة طبيعية هائلة ذات إمكانات اقتصادية كبيرة، حيث تضم تنوعًا غنيًا من الكائنات البحرية مثل الأسماك والجمبري والمحار، مما يجعلها مصدرًا واعدًا للنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

هذا التنوع الحيوي يشكل ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني، وتعتمد عليه العديد من المجتمعات الساحلية كمصدر رئيس للدخل من خلال أنشطة الصيد وصناعة الأسماك، التي تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الأمن الغذائي كونها مصدرًا أساسيًا للبروتين.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة أبرزها الصيد الجائر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد البحرية والتأثير على التوازن البيئي، بالإضافة إلى التلوث البيئي الذي يضر بجودة المياه وصحة الإنسان، كما أن غياب التشريعات، وضعف الإدارة يفاقمان المشكلة، حيث تفتقر عمليات الصيد إلى الضوابط القانونية المناسبة.

كما أن التسويق الفعّال يشكل أيضاً عاملًا حاسمًا في تعزيز عائدات القطاع البحري، من خلال التركيز على تحسين جودة المنتجات البحرية والمشاركة في الأسواق المحلية والدولية.

يمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء علامات تجارية تبرز الهوية المحلية، واستخدام منصات التسويق الرقمي، وتبني ممارسات صيد مستدامة. كذلك، يُعتبر نموذج الصيد التعاقدي خيارًا واعدًا لتنظيم عمليات الصيد، حيث يساعد على تحديد حصص واضحة وتقليل الإفراط، مما يحقق استقرارًا ماليًا للصيادين.

إدارة الأحياء البحرية بوعي وحكمة تعد ضرورة ملحة لضمان استدامة هذا المورد الحيوي، ويجب أن تتضافر الجهود بين الحكومة والمجتمعات المحلية والجمعيات التعاونية لتحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على البيئة، الاستثمار في استدامة هذه الثروة سيسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة، ويعزز مكانة اليمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تحسين التسويق السمكي وأثر الصيد التعاقدي في تطوير القطاع

فضل فارس

يعد القطاع السمكي من الركائز الاقتصادية المهمة،إذ يسهم في توفير الغذاء الصحي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

ومع تزايد الطلب على المنتجات السمكية،بات تطوير التسويق السمكي ضرورة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد البحرية. يعتمد تحسين هذا القطاع على تقديم منتجات عالية الجودة من خلال تبني ممارسات مثلى في الصيد، التخزين، والنقل، إلى جانب تطوير البنية التحتية كالموانئ ومراكز التخزين.

التسويق الإلكتروني يمثل فرصة كبيرة لتوسيع قاعدة المستهلكين، كما أن الترويج عبر وسائل الإعلام والتوعية بفوائد الأسماك يعزز الإقبال عليها. فتح أسواق جديدة وتطوير المنتجات لتلائم المعايير الدولية من الأمور الضرورية لدعم التصدير.

الصيد التعاقدي يلعب دورًا محوريًا في تنظيم عمليات الصيد وحماية الموارد البحرية عبر عقود قانونية تضمن الاستدامة والجودة، كما يقلل من المخاطر على الصيادين والشركات من خلال استقرار الأسعار، وتوفير إطار تعاوني يشمل تبادل الخبرات وتطوير التكنولوجيا.

باتباع استراتيجيات شاملة تشمل تحسين الجودة، الترويج الفعال، التوسع في الأسواق، والصيد التعاقدي، يمكن تحقيق نقلة نوعية في التسويق السمكي، مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة لهذا القطاع الحيوي.

أهمية معرفة مواسم اصطياد الأسماك

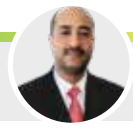

م. عبد السلام يحيى

تعتبر مواسم اصطياد الأسماك عنصرًا جوهريًا في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية، حيث تتجاوز أهميتها مجرد توقيت الصيد لتشمل التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. مواسم الصيد ليست مجرد تواريخ محددة، بل هي نظام حيوي يهدف إلى حماية النظم البيئية البحرية وضمان استدامة الموارد السمكية للأجيال القادمة. فهم مواسم اصطياد الأسماك والتقيد بها يساعد بشكل مباشر في حماية البيئة البحرية من التأثيرات السلبية الناجمة عن الصيد الجائر وغير المنظم. فخلال فترات التكاثر، تحتاج الأسماك إلى بيئة مستقرة لضمان استمرارية الأنواع، حيث يؤدي الصيد العشوائي إلى تعطيل هذه العمليات الحيوية، ما يهدد التنوع البيولوجي البحري. الالتزام بالمواسم المناسبة يوفر فرصة للأسماك للتكاثر والنمو، مما يعزز توازن النظم البيئية في المحيطات والبحار.

من الناحية الاقتصادية، يساهم تحديد مواسم الصيد في استقرار السوق السمكي من خلال الحد من تقلبات العرض والطلب. حين يتم تنظيم الصيد بما يتماشى مع دورات الحياة الطبيعية للأسماك، تبقى الثروة السمكية وفيرة وبجودة عالية، مما يحافظ على استقرار الأسعار. بالنسبة للصيادين، فإن اتباع المواسم يتيح لهم فرصًا أكبر للاستفادة من الموارد بشكل مستدام، حيث يمكنهم تحقيق عوائد اقتصادية أعلى من خلال صيد أكثر كفاءة يتوافق مع أفضل الأوقات المناسبة.

كما أن معرفة المواسم المناسبة تعزز جودة الصيد نفسه، حيث يتم صيد الأسماك في مراحل تكون فيها مكتملة النمو وصحية، مما يجعلها أكثر جذبًا للمستهلكين. هذا يسهم أيضًا في تحسين استدامة الصيد، حيث يقلل من الحاجة إلى استنزاف الموارد البحرية خلال فترات غير مناسبة. تقنيات الصيد الحديثة، التي تعتمد على فهم دقيق لمواسم الصيد، تلعب دورًا كبيرًا في تحسين الإنتاجية وضمان عدم الإضرار بالبيئة البحرية.

التعاون بين الصيادين والجهات المعنية، مثل السلطات البيئية والإدارات المعنية بتنظيم الصيد، يعد ضرورة قصوى لضمان تنظيم عملية الصيد بشكل يحمي الثروة السمكية. من خلال فرض قوانين صارمة لتنظيم المواسم وتوفير توعية شاملة بأهميتها، يمكن تحقيق توازن مستدام يضمن استمرارية هذه الموارد الحيوية.

في النهاية، تعتبر مواسم اصطياد الأسماك أكثر من مجرد توقيت؛ إنها استراتيجية أساسية للحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة الموارد السمكية للأجيال الحالية والمستقبلية. الالتزام بهذه المواسم يعكس حرصًا مشتركًا بين الصيادين والمجتمع ككل على تحقيق توازن بيئي واقتصادي يدعم استمرارية هذا القطاع الحيوي.

يحيى دويله

بيع المنتجات السمكية بالوزن: خيار مثالي لتعزيز الجودة والشفافية

تمثل المنتجات السمكية أحد أهم مصادر البروتين في النظام الغذائي، ومع تزايد الوعي بفوائد تناول الأسماك بين المستهلكين، بات بيع المنتجات السمكية بالوزن خيارًا رئيسيًا في الأسواق لتلبية احتياجات العملاء. يفضل العديد من المستهلكين شراء الأسماك والمنتجات السمكية بالوزن، حيث يتيح ذلك تحديد الكمية المطلوبة بدقة، مما يقلل من شراء كميات زائدة ويسهم في ترشيد النفقات.

يوفر بيع المنتجات السمكية بالوزن شفافية أكبر في الأسعار، إذ يمكن للمستهلك معرفة تكلفة كل كيلوجرام، مما يمكنه من اختيار الكمية التي تناسب ميزانيته وتقليل الهدر.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعزز هذا النظام جودة المنتجات مقارنة بالمنتجات المعبأة مسبقًا، حيث يُمكّن المستهلك من شراء كميات مناسبة لا تتجاوز احتياجاته، ما يقلل من خطر تلف المنتجات قبل استهلاكها.

مع ازدياد الطلب على المنتجات السمكية، بدأت العديد من الأسواق والمتاجر في اعتماد نظام البيع بالوزن، مدعومًا باستخدام تقنيات حديثة مثل أنظمة الوزن الرقمية والتغليف الذكي. تسهم هذه التقنيات في تحسين تجربة المستهلك وضمان جودة المنتجات طوال فترة العرض.

إلى جانب ذلك، شهدت الأسواق المحلية التي تبيع الأسماك الطازجة تزايدًا في الإقبال، ما يعزز الاستدامة ويدعم الاقتصاد المحلي.

إن نظام بيع المنتجات السمكية بالوزن يمثل حلاً مثاليًا للمستهلكين الباحثين عن جودة عالية وكميات تناسب احتياجاتهم. ومع تزايد الوعي بأهمية تناول الأسماك لصحة الإنسان، يساهم هذا النظام في تعزيز الصحة العامة ودعم الاقتصاد المحلي، مما يجعله توجهًا مستدامًا يناسب الأسواق الحديثة.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة
مدير التحرير: محمد صالح حاتم
الإخراج الفني: عبدالله داوود
العلاقات العامة: 771862357 - 770988802
يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 90 | السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م

الأمـراض والآفـات التـي تصيـب محصـول الثـوم

اليمن الزراعية - م. قيس الوجيه

الثريس (النسة)

■**نوع الآفة: حشرية**

لون الحشرة الكاملة أصفر باهت إلى بني داكن، طولها حوالي ١ 2-ملم ، مع وجود بقع بنية في الصدر والجزء المتوسط الأجنحة صفراء مهدب بشعر طويل. الحوريات بيضاء اللون إلى الأخضر، بطول حوالي ٠.٢٥ مم ، مع عيون حمراء

■**أعراض الإصابة في الحقل**

تتكون بقع فضية على الأوراق وتتشوه وتضعف، الطور الضار الحشرات الكاملة واليرقات

■**طرق الوقاية:**

•الاجراءات الصحية تؤدي إلى تدمير النباتات التطوعية وبقايا المحاصيل بعد الحصاد إلى القضاء على العديد من المواقع المواتية أثناء الشتاء.

•بما أن البصل والثوم المنبثق ينمو بسرعة على القرعيات، والصلب، والفراولة، والورود والقرنفل، لا ينبغي أن تزرع هذه المحاصيل قرب أو تناوب مع البصل والثوم.

-اختيار فصوص الأصناف المقاومة، وتكون من أراضٍ خالية من الإصابة.

■**المكافحة الكيمِّيائية: -**

•ثيامثوكسام ٢٥ %دبليو بي بمعدل ٢٠-٤٠ جم/ ١٠٠ لتر ماء.

• ثيوسيكلام ٥٠ % اس بي بمعدل ٥٠-١٠٠جم / ١٠٠ الترماء .

•اميدا كلوبراید 25 % اس ال بمعدل ٥٠-١٠٠مل/ ١٠٠ لترماء.

• دلتا مثرين ٢,٥ %اي سي بمعدل ٥٠مل/ ١٠٠ لترماء .

•اندوكس كارب ١٥ %اس ال بمعدل ٢٥مل / ١٠٠ لتر ماء

الأصداء (الذحلة)

■**نوع الآفة فطرية:**

أعراض الاصابة يظهر على شكل بقع صغيرة بيضاء تتحول إلى بثرات برتقالية اللون على الحقل سطحي الورقة ومع اشتداد المرض تصاب كل الأوراق وتجف.

■**طرق الوقاية**

• زراعة تقاوي مأخوذة من حقول غير مصابة.

• مقاومة الحشائش التي قد تمثل عائلاً ثانوياً.

يجب ملاحظة أنه في الكثير من الأحيان تحدث الإصابة في نهاية الموسم، ولا تسبب أدني مشكلة على الإنتاجية، وفي هذه الحالة لا يتم إجراء مقاومة، ولكن يتم التخلص من بقايا المحصول عن طريق حرقها.

■**المكافحة الكيميائية:**

•كاربندازيم ٥٠٪ اس سي بمعدل ٥٠-١٠٠مل / ١٠٠لتر.

• تراید يمنول ١٢.٥% اي سي بمعدل ٤٠مل / ١٠٠ لتر

• ازوكسي ستروبين ٢٥٪اس سي بمعدل ٥٠ -٧٥ مل / ١٠٠ لتر.

• بيراكلوستروبين ٦٤ بوسكاليد ١٢١ اس سي) بمعدل ٤٠ مل / ١٠٠لتر

البياض الزغبي:

■**نوع الآفة فطرية:**

أعراض الاصابة تبدأ على هيئه بقع صفراء على الأوراق ينمو عليها فطر رمادي يتحول إلى رمادي داكن، ثم تجف الأوراق وتتدلى.

■**طرق الوقاية: -**

•حرق بقايا المحصول المصاب.

• إتباع دورة زراعية مناسبة.

•الاهتمام بالري والتسميد والزراعة في أرض جيدة الصرف.

■**المكافحة الكيميائية**

•سيموكسانيل + نحاس ٧٣% P.W بمعدل ٢٠٠ جرام / ١٠٠ لترماء.

• ازوكسي ستروبين ٢٥% اس سي ٥٠ - ٧٥مل / ١٠٠لتر ماء.

• ميتالاكسيل + + نحاس ٥٠% دبليو بي بمعدل ٢٠٠ جرام / ١٠٠ لتر ماء.

• بيراكلوستروبين ٦,٤% + بوسكاليد ١٢,١ اس سي بمعدل ٤٠مل / ١٠٠لتر

اللطعة الأرجوانية

■**نوع الآفة : فطرية**

اعراض الاصابة في الحقل

•تظهر الإصابة على الأوراق والشماريخ الزهرية في صورة بقع بيضاوية أو مستديرة تأخذ شكل تقرحات غائرة بها دوائر متداخلة في بعضها وذات وسط أرجواني، أو مسود وحافة صفراء باهتة.

•تجف الأنسجة المصابة وتتحول إلى اللون القرمزي ثم البني.

•في الإصابة الشديدة تتعرض الشماريخ الزهرية للكسر في منطقة الإصابة مما يؤدى إلى قلة أو عدم تكوين البذور ونقص المحصول وكذلك نقص محصول الابصال في حالة البصل الفتيل.

■**طرق الوقاية"**

•التخلص من بقايا ومخلفات المحصول السابق بالحرق للتخلص من مصادر العدوى.

•زراعة تقاوى (بذور أو أبصال) خالية من الإصابة مأخوذة من حقول سليمة لم يظهر فيها المرض.

•تجنب الزراعة الكثيفة لنباتات البصل حيث يساعد ذلك على خفض الرطوبة.

•تجنب الإفراط في الري والتسميد الازوتي والإهتمام بالتسميد الفوسفاتي والبوتاسي.

•استخدام دورة زراعية ثلاثية.

■**المكافحة الكيميائية:**

•سيموكسانيل+ نحاس73% دبليو بي بمعدل 200جرام/100لترماء.

•ازوكسي ستروبين25%اس سي-50 75مل/100لترماء.

•ميتالاكسيل+نحاس50%دبليوبي بمعدل 200جرام/ 100لترماء.

•بيراكلوستروبين+6.4%بوسكاليد12.1% اس سي بمعدل 40مل/100لترماء.

نيماتودا الثوم والابصال (الخباق الخادر الخسع – النقان)

■**نوع الآفة : نيماتودا**

وصف الآفة ديدان أسطوانية الشكل.

أعراض الإصابة في الحقل.

تشوه الأوراق كالانحناء و التقزم والالتواء والتورم ظهور بقع بنيه الصفراء الاصابة في الشتلات ومع تقدم الاصابة تموت الأوراق ابتداء من الراس بينما الابصال تتعفن عفن طري ذو رائحه نفاذه.

■**طرق الوقاية:**

•استخدام تقاوي سليمه.

•التعقيم الحراري .

•دوره زراعية لمده خمس سنوات في المواقع المصابة.

■**المكافحة الكيميائية:**

يستخدم مبيد نيماكل بمعدل امل لكل لترماء عن الكيميائية - طريق الري

الأمـراض وتهديدها للثـروة الحيوانية وطـرق الوقاية منها

د. محمد الضوراني

الثروة الحيوانية هي عبارة عن الحيوانات والطيور التي يتم تربيتها في المزارع مثل الأبقار والأغنام والدجاج، وبشكل عام يتم تصنيف الماشية والأغنام والماعز والخيول والحمير والبغال كعنصر أساسي من عناصر الثروة الحيوانية ، ويُضاف إلى تلك المجموعات حيوانات أخرى مثل الجاموس، والثيران، والجمال. تستخدم الماشية بهدف إنتاج الحليب واللحوم والبيض والصوف، كما يتم تربية المواشي بهدف تشجيع الناس على الزراعة، حيث يُستخدم روث الحيوانات كسماد للتربة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة خصوبة التربة، وفي التلال والجبال يتم استخدام الحمير والبغال والأغنام والماعز لنقل البضائع. يعود الاهتمام بالأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية إلى العصور الغابرة عندما تعرّف الإنسان على أنواع الحيوانات. وللبحث في أمراض الحيوانات أهمية كبرى في الوقت الحاضر وذلك بسبب الخسائر الاقتصادية التي تسببها تلك الأمراض، واحتمال انتقال المسببات المرضية المسببة لها إلى الإنسان والحيوانات الأخرى

■ **أمراض الأبقار**

صحّة الأبقار ليست مشكلة بيطريّة فقط، بل إنّها أيضًا من أهم قضايا الصحة العامة، إذ تؤثر معايير الصحة العامة وسلامة الغذاء بشكل مباشر على العمل اليومي للمزارعين الذين يتعاملون مع الأبقار بصورة مباشرة، فيجب أن يكون أصحاب مزارع الأبقار والمربين على دراية بأمراض الأبقار وطرق علاجها والوقاية منها ومنع انتشارها.

■**من اهم وأبرز الأمراض التي تهدد الأبقار**

الحمّى القلاعيّة

عند الخوض في الحديث عن اهم أمراض الأبقار وطرق علاجها، لا بدّ من التطرق لمرض الحمى القلاعية، هو مرض فيروسي سريع الانتشار، المرض يصيب الحيوانات ذات الظلف المشقوق مثل الأبقار والأغنام والماعز ، كما أنه يصيب الحيوانات البرية كالغزلان، ويمكنه إصابة الحيوانات ذات الخف كالجمال والأفيال، أما الخيول فلديها مناعة ضد هذا المرض، وتوجد سبع سلالات مختلفة مناعياً من الفيروس المسبب للمرض، وكل سلالة تصيب فصيلة أو عدة فصائل مختلفة من الحيوانات، وتختلف شدة أعراض المرض تبعاً لنوع السلالة الفيروسية المسببة له. ويكون هذا المرض معدي ومميت في بعض الأحيان، إذ يسبب الفيروس ارتفاعًا في درجة الحرارة لمدة تتراوح بين يومين وستة أيام، تليها ظهور بثور داخل الفم وعلى القدمين وهذه البثور قد تنفجر وتسبب العرج، وهو مرض شديد العدوى ويمكن أن ينتشر عن طريق الحيوانات المصابة بسهولة من خلال الاتصال مع المعدات الزراعية الملوثة والملابس والمَركبات والعلف، ويتطلب احتواء هذا المرض ومنع انتشاره بذل جهود كبيرة في التطعيم والمراقبة الصارمة والقيود التجارية والحجر الصحي والتخلص من الحيوانات المصابة، وهذا الفيروس متغير وراثيا بدرجة عالية، مما يحد من فعالية التطعيم، ولا يصاب البشر بالفيروس المسؤول عن مرض الحمى القلاعية.

■**طرق الوقاية من الأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية**

من المهم التعرّف على طرق الوقاية التي تجنّب الأبقار من الإصابة بالأمراض المختلفة، والتي قد تكبّد أصحاب المزارع العديد من الخسائر الاقتصادية وخطر انتقال العدوى، ومن الأمور الأساسيّة للوقاية، العناية بنظافة الأبقار والحقول والحظائر وأماكن سكنها، فكلما كان السكن نظيف وغير ملوث وغير رطب كلما قلّت فرصة الإصابة بالأمراض، وكذلك العناية بجودة الغذاء والتأكد من خلّوه من المسببات المرضية بجميع أنواعها الفيروسية والبكتيرية والطفيلية وغيرها، كما يجب عزل الأبقار الجديدة عن القطيع الموجود لمدة أسبوع على الأقل حتى يتم التأكد من صحتها وخلوّها من الأمراض المعدية، والاحتفاظ بالسجلات الصحية لمعرفة التاريخ المرضي للأبقار والتطعيمات

أو الأدوية التي تلقّوها عند الشراء الأول، ، يمكن الوقاية من المرض عن طريق منع المخالطة بين الحيوانات داخل المزرعة او في الأسواق ، ويجب منع المخالطة بين الحيوانات المصابة والسليمة في الحقول المجاورة ومنع المخالطة بين العاملين في الأماكن المصابة. والانتباه إلى عدم وضع الحيوان تحت أشعة الشمس وخاصة في فترة الظهيرة ويجب تهوية وسائل النقل المخصصة. لنقل الحيوانات في أوقات القيظ ويجب سقي الحيوانات أثناء فترة الشحن.

استزراع سمكي ناجح
في بدبدة بمأرب وبني مطر بصنعاء

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الثروة السمكية في المناطق الداخلية والجافة باليمن، استطاع المهندس مصطفى الجعدبي، أحد أعضاء مؤسسة بنيان التنموية، أن يحقق محاولات ناجحة في مجال الاستزراع السمكي، من خلال تجارب مبتكرة وإصرار على استغلال الموارد المتاحة، أصبحت جهوده علامة ناجحة نحو تعزيز الاستزراع السمكي في مناطق غير ساحلية.

البداية كانت في عام 2021 باستزراع سمك البلطي ونقلها من محافظة الحديدة بعناية شديدة إلى حاجز بدبدة في محافظة مارب، لضمان سلامة الزريعة، تم تغيير الماء باستمرار خلال النقل وإضافة الأكسجين للحفاظ على حياتها، وبعد مرور عام كامل، حققت التجربة نتائج مشجعة، حيث تكاثرت الأسماك بشكل جيد، وأصبح الحاجز ممتلئًا بأسماك البلطي، مما أثبت إمكانية تنفيذ مشاريع مماثلة في مناطق أخرى.

وفي المحاولة الثانية، كانت في بني مطر بصنعاء بأخذ زريعة من نوع الكارب وأسماك الزينة واستزراعها في حاجز وقش،حيث أثبتت التجربة نجاحها من الناحية العملية، مما أضاف تنوعًاجديدًا للأسماك المستزرعة في الحواجز المائية، وسلط الضوء على إمكانيات تنمية هذا النوع من الزراعة في البيئة المحلية.

واعتمادًا على التجارب السابقة، قام الجعدبي بنقل حوالي 100 سمكة من أسماك الكارب والبلطي من الحواجز الناجحة إلى ثمانية حواجز مائية أخرى، منها سد عكيش وسد شاحك، ورغم أن نسبة النجاح بلغت 75% فقط، إلا أن المشروع نجح في إحداث تغيير كبير في استغلال الموارد المائية، كما شجعت هذه المحاولات الناجحة الأهالي في مناطق السدود والحواجزعلى نقل الأسماك إلى السدود والحواجز المجاورة لمساكنهم.. هذه التجارب عكست تأثيرًا إيجابيًا على وعي المجتمعات بأهمية الاستزراع السمكي.

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلم	من		إلى			إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم		
13	عشاء الصلم (الظلم الثاني)	9	ديسمبر	21	ديسمبر		الشولة	5	ديسمبر	17	ديسمبر	

يقول علي ولد زايد:

اَلظُّلمْ ظُلاَمَهْ والثَّانِي غُنَامَهْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

السبت 13 جمادى الآخرة 1446هـ | 14 ديسمبر 2024م اسبوعية | 12 صفحة | العدد 90

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

ومن الممكن توفير الأسماك، وتعليبها، وتطوير الإنتاج لها، وتسويقها، بشكل أفضل وأحسن، وهذا يفيد الناس في غذائهم، في صحتهم، وأيضًا وسيلة من أهم وسائل الكسب الحلال، والرزق الحلال.

السيد/ عبدالملك الحوثي

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنظيم التسويق السمكي

يعد القطاع السمكي من القطاعات الاقتصادية الهامة في اليمن، والذي يمثل ركيزة أساسية من ركائز دعم الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي، حيث تمتلك اليمن شريطا ساحليا طويلا على البحرين العربي والأحمر وخليج عدن يزيد عن 2500 كيلومتر، ويعتمد عليه شريحة كبيرة من السكان خاصة أبناء المناطق الساحلية.

ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لم يحظ بالاهتمام وظل مهملا ومغيبا طيلة العقود السابقة، ولم ينعم بخيراته أبناء الوطن ومنهم الصيادين الذين حرموا خيراته.

حاليا وبعد ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر 2014 م وفي ظل القيادة القرآنية بقيادة السيد القائد عبد الملك الحوثي- يحفظه الله ويرعاه- فقد بدأنا على تنمية القطاع السمكي والحفاظ على البيئة البحرية.

ونسعى جاهدين ومتوكلين على الله في النهوض بهذا القطاع حتى ينعم الجميع من خيراته، ونعمل حاليا في حكومة التغيير والبناء على تنظيم التسويق السمكي والذي يعد من أهم الحلقات في سلسلة حلقات القطاع السمكي وذلك من خلال إنشاء أسواق مركزية لبيع المنتجات السمكية والبحرية ، في عواصم المحافظات، وإنشاء نقاط بيع نموذجية في العاصمة صنعاء ومحافظات إب وتعز وغيرها من المحافظات، بهدف إيصال المنتجات السمكية طازجة وبجودة عالية إلى كافة أبناء الوطن، كما أعلنا عن البدء في تنفيذ الصيد التعاقدي لعدد 30 منتجا سمكيا وهذا البرنامج سيعمل على تحسين جودة المنتجات السمكية، واستقرار الأسعار، وسيحمي الصيادين من تقلبات الأسواق ويضمن لهم الحصول على أسعار مناسبة، مع توفير بعض المدخلات للصيادين، ويقلل من التكاليف، ويحافظ على الموارد السمكية من الاستنزاف، كما سيعمل الصيد التعاقدي على تخفيض فاتورة الاستيراد من المنتجات السمكية من خلال توفير مواد خام محلية للصناعات السمكية التي نستوردها من الخارج، بالإضافة إلى زيادة الصادرات اليمنية وفتح اسواق خارجية.

كل ذلك يأتي تنفيذ لموجهات السيد القائد عبدالملك الحوثي-يحفظه الله ويرعاه-الذي يحثنا ويرشدنا للأهتمام بالثروة السمكية والعناية بها، واستغلالها الاستغلال الامثل، والاستفادة من تعليبها وتصنيعها بما يسهم في تخفيض فاتورة الاستيراد..

وإننا في كل مشاريعنا وبرامجنا نعمل بالشاركة مع المجتمع ممثلاً في جمعية ساحل تهامة والتي تعد الشريك لنا في كل المشاريع والبرامج، ومؤخرا تم اشهار الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الاسماك والاحياء البحرية والتي ستسهم في سد الفجوة في جانب التسويق السمكي وسنعمل على دعم التعاونيات السمكية وتمكينها من لعب دور أكبر في التسويق والتوزيع،كما ندعو التجار والمستثمرين للاستفادة من الفرص الواعدة في القطاع السمكي ومنها في مجال التسويق

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

إعلان

للتجار الراغبين في الزراعة التعاقدية

تحت شعار إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد مسؤولية الجميع

تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة والثروة السمكية الموارد المائية في تنظيم الاستيراد وإحلال المنتجات المحلية بديلاً عن المستوردة .

تعلن الإدارة العامة للتسويق -إدارة الزراعة التعاقدية للأخوه المستوردين والمصنعين والمصدرين وتجار الجملة عن البدء في تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية وخاماتها للصناعات التحويلية في المرحلة الأولى للمنتجات التالية:

م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج
1	ذره شامية	5	فول	9	المانجو	13	الكركم
2	فاصولياء	6	الحلبه	10	السمسم	14	اللوز
3	عتر	7	الليمون	11	فول سوداني	15	الثوم
4	عدس	8	التمور	12	الزنجبيل	16	الكمون
						17	التمر الهندي

عليهم التوجه للإدارة العامة للتسويق - إدارة الزراعة التعاقدية

العنوان (شارع الميثاق جنب وزارة التخطيط سابقاً).. لتقديم طلباتهم في شراء المنتج الزراعي وخامات الزراعة للصناعات التحويلية لغرض إبرام العقود للزراعة التعاقدية مع المنتجين عبر الجمعيات الزراعية.

علماً بأنه سيتم الإعلان للمرحلة الثانية للمنتجات الأخرى لاحقاً.

للاستفسار يرجى التواصل على الرقم التالي: 782800888

معاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA